معالجة حالات الاختلاس لا تتم فقط باستبدال القيادات الإدارية وتوقيف المتورطين ومحاسبتهم

الجلالي: تجاوز سياسات «الترقيع» التي لم تعد تجدي نفعاً «فالزمن قيمة غالية لا يجب التفريط بها»

وزير الإسكان لـ«الوطن»: التخطيط الجيد يخفض تكلفة المساكن ويوفر بيئة سكنية آمنة

| هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء محمد الجلالي أن حالات الاختلاس التي يتم ضبطها لدى عدد من الجهات العامة لا يمكن معالجتها فقط من خلال استبدال القيادات الإدارية وتوقيف المتورطين ومحاسبتهم أصولاً، بل أيضاً من خلال تغيير الموازين الإدارية والتنظيمية والقانونية وتجاوز فكرة أن يتركز القرار المالي والإداري والتعاقدي بيد قلة من الأشخاص يتحكمون بعشرات ومئات مليارات الليرات السورية.

وأوضح الجلالي خلال ترؤسه الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أمس أن المطلوب هو الانتقال إلى صيغ حوكمة أكثر تطوراً وأكثر عصرية تواكب التطورات التي أتت بها النظرية الاقتصادية والإدارية الحديثة مع مراعاة خصوصية بلدنا.

وأشاد رئيس مجلس الوزراء بالجهود التي تبذلها وزارة الصناعة في سياق السعي لإعادة هيكلة القطاع الصناعي العام، مؤكداً ضرورة التعاطي بكل جرأة ومسؤولية مع مقاربات التطوير الهيكلي وتجاوز حالات التردد وسياسات «الترقيع» التي لم تعد تجدي نفعاً، «فالزمن قيمة غالية لا يجب التفريط بها».

ناقش المجلس بشكل موسع مشروع الصك الخاص بأسس التخطيط العمراني، وقدم عدد من الوزراء مداخلات ركزوا فيها على أهمية المشروع باعتباره نقلة نوعية نظراً للعديد من المتغيرات والمفاهيم التخطيطية الجديدة التي طرأت على عملية التطوير العمرانية وصناعة المدن وتنظيمها، ولاسيما ما يتعلق بالخصوصية المكانية وطبيعة التجمعات العمرانية، وبروز الحاجة لتحديث وتطوير أسس التخطيط العمراني المعمول بها حالياً لتحاكي التجمعات العمرانية العصرية.

واعتبرت بعض المداخلات أن الوقت قد حان لإصدار أسس التخطيط العمراني بعد تأخير دام لسنوات عديدة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الطبيعية التي حصلت خلال العقود الماضية من ندرة للموارد الطبيعية وانحسار الأراضي الزراعية وما خلفته الحرب على سورية والكوارث الطبيعية، وبعد مناقشات مستفيضة وافق المجلس على مشروع الصك واتخاذ ما يلزم لاستكمال إجراءات صدوره بهدف وضع أسس ومعايير تخطيطية أكثر كفاءة ومرونة يكون لها الدور الأساسي في تحديث البيئة العمرانية، ومراعاة دخول مفاهيم عمرانية مستدامة تسهم في تخفيض تكلفة السكن وتزيد من كفاءة استخدام الأراضي.

وحول مشروع المرسوم الخاص بأسس التخطيط العمراني، أكد وزير الأشغال العامة والإسكان حمزة علي في تصريح لـ«الوطن» أن المرسوم يعتبر نقلة نوعية باتجاه توفير بيئة سكنية آمنة بأفضل الشروط الحياتية لأنه يوجه نحو الاستعمال المتوازن للأراضي وتحقيق متطلباتها الوظيفية، كما يوجه برفع كفاءة المجتمعات العمرانية وتحسين أدائها، كل ذلك مع المحافظة على عادات وتقاليد وعمارة هذه التجمعات، ومن دون أن يغفل إظهار التجمعات العمرانية بمظهر حضاري يتلاءم مع تطور المجتمع.

ولفت إلى أن المرسوم يوجه بتحسين توزيع الخدمات والمنشآت الخدمية وشبكات الطرق وخدمات المناطق الصناعية والحرفية، كما يوجه بالتوزيع الأمثل لها. كما أنه لم يغفل الحفاظ على الأراضي الزراعية والحد من استهلاكها عند إعداد الدراسات التخطيطية ونظام البناء لأي تجمع عمراني.

وأكد الوزير علي أن هذا المرسوم جاء كضرورة في هذه المرحلة، لأن أسس التخطيط الموجودة في الوضع الراهن لم تعد كافية لتلبية متطلبات المجتمعات العمرانية ولا تطلعاتها، خاصة بعد إدخال مفاهيم عمرانية جديدة مثل العمارة الخضراء ومفهوم الاستدامة.

وأضاف: ستتبع إصدار المرسوم مجموعة من الأدلة الإرشادية لكل عناصر المخطط التنظيمي لتسهيل العمل، وتكون عاملاً مساعداً في سرعة إنجاز المخططات التنظيمية. كما أناط المرسوم للوحدات الإدارية أن تضع نظام بنائها مع الجهات المعنية بالمحافظة ونقابة المهندسين، وذلك بالتنسيق مع الوزارة. والأهم حسب الوزير أن عملية التخطيط هذه هي تلبية للحاجات الآنية والمستقبلية للتجمعات العمرانية لعشرين سنة قادمة، وبالتالي تطلعاتنا أن تكون المجتمعات العمرانية مواكبة للتطور الحاصل بالمجتمع والعالم، ولدى سؤاله عن دخول مفاهيم عمرانية مستدامة، وهل حقاً ستسهم في تخفيض تكلفة السكن قال: «لا يمكن القول إن مشروع أسس التخطيط العمراني سيخفض من تكلفة إنشاء المساكن، لكن نستطيع القول إن التخطيط الجيد للتجمعات العمرانية سوف ينعكس إيجاباً على الموارد اللازمة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على التكلفة»، موضحاً أن تكلفة تخديم المجمعات العمرانية المنظمة بالطبع تكون أقل على المدين البعيد والقريب من تخديم المجمعات العشوائية غير المدروسة، وأشار إلى أن ما ورد في المرسوم يهدف إلى أن ينعكس إيجاباً على تكاليف المساكن وهو موضوع زيادة عامل الاستثمار، لافتاً إلى أن المرسوم يدعو إلى الارتفاع الشاقولي على حساب الأفقي، وهذا سوف ينعكس إيجاباً على التكلفة. والجميع يعلم أن تكلفة إنشاء بناء مؤلف من طابقين ستكون أقل تكلفة من إنشاء مسكنين، كل مسكن بطابق واحد على أرض مختلفة. والشيء الأساسي أن مشروع المرسوم أتى لتحسين جودة الحياة في التجمعات العمرانية بشكل عام عن طريق لحظ الخدمات التي تلبي الاحتياجات لعشرين سنة قادمة، لذلك لا نستطيع القول إن الهدف من المرسوم فقط تخفيض تكلفة المساكن، لكن حتماً التخطيط الجيد سينعكس إيجاباً على تكلفة المساكن.

كما تمت الموافقة على مقترح وزارة التربية تعيين المقبولين من خريجي معاهد إعداد المدرسين لمصلحة المناطق التعليمية الواقعة ضمن مراكز مدينتي دمشق والحسكة وتشميل محافظة دمشق ومركز مدينة الحسكة بكتاب رئاسة مجلس الوزراء ذي الصلة، واستعرض المجلس مذكرة وزارة النفط والثروة المعدنية حول واقع العمل في المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية والمنشآت العاملة في مجال المقالع والعقود المبرمة في هذا المجال، وتم التأكيد على أهمية التوسع باستثمار الثروات الباطنية التي تشكل مأمولاً اقتصادياً واعداً مع ضرورة الالتزام بالمعايير البيئية وتطوير عمل المؤسسة من خلال إعادة الهيكلة واستمرار محاربة الفساد.

ووافق المجلس على تمديد عمل لجنة إعادة الإعمار لمدة شهرين لاستكمال تنفيذ كامل مهامها وصرف الكشوف لعدد من المشروعات قيد الاستكمال حالياً، وعلى تخصيص الاتحاد الرياضي العام بمليار ليرة سورية لاستكمال مشروع تأهيل المرافق العامة للملعب الرئيس في المدينة الرياضية بدرعا.

وأكد ضرورة وضع ضوابط ومعايير واضحة لتركيب منظومات الطاقة الشمسية في قطاعي الأبنية السكنية والمنشآت الحرفية والصناعية بما يضمن منع حدوث أضرار نتيجة الظروف الجوية، وتقديم التسهيلات اللازمة للعاملين في الرقابة المالية لإنجاز أعمالهم بالشكل الأمثل بما يحافظ على المال العام ويضمن سلامة الإنفاق واكتشاف أي تجاوزات وإعداد الموازنات والقوائم المالية في أوقاتها المحددة.

كما أكد المجلس على تقديم الدعم الممكن لتحويل أي شركه عائلية أو شركات الأشخاص إلى شركات مساهمة ما يسهم في تعبئة المدخرات الوطنية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

وخلال الجلسة قدم كل من وزير الدفاع العماد علي محمود عباس والخارجية والمغتربين بسام صباغ عرضاً حول التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة والجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف العدوان الإسرائيلي الغاشم على دول وشعوب المنطقة.

وأكد الوزيران أن الفكر والسلوك الإجرامي للعدو الإسرائيلي لا يمكن أن يهزما إرادة المقاومة والحياة والحفاظ على السيادة والاستقرار لدى دول وشعوب المنطقة.

توزيع الأرباح على المساهمين في المصارف يثير الجدل

المركزي لـ«الوطن»: مجلس النقد سينظر في الموضوع مع انتهاء حسابات العام

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في البنك المركزي أنه مازال هناك نحو ثلاثة أشهر للنظر في توزيع الأرباح على المساهمين لدى المصارف الخاصة عن العام 2024.

حيث سيعرض الموضوع في حينها على مجلس النقد والتسليف إما لترك الخيار لمجالس الإدارات في المصارف الخاصة لتوزيع الأرباح نقداً أو الاستمرار في توزيع الأسهم مجاناً على المساهمين بدلاً من الأرباح النقدية.

وأوضح المصدر أن توزيع الأسهم مجاناً على المساهمين بدلاً من توزيع الأرباح نقداً إجراء يخدم مصلحة المصرف لتعزيز رأسماله خاصة أن معظم المصارف الخاصة معدل الأموال الخاصة لديها مازال منخفضاً وهي مطالبة بتعزيز وزيادة رأسمالها.

وفي تصريح لـ«الوطن» توافق به رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية عبد الرزاق قاسم مع توجهات البنك المركزي لجهة ضرورة تعزيز رأس المال لدى المصارف الخاصة بين أن المركزي من يحدد الاستمرار في هذا الإجراء حفاظاً على هذه الشركات (المصارف الخاصة) بما يخدم النشاط الاقتصادي كما أن الهيئات العامة التي تعقد سنوياً لدى كل مصرف عادة ما تناقش هذا الإجراء في ضوء توجهات البنك المركزي، مضيفاً: لكن بالعموم مازالت مثل هذه الإجراءات النقدية مثاراً للجدل حيث يرى بعض الاقتصاديين اللذين تحدثت إليهم «الوطن» أن احتجاز الأرباح وعدم توزيعها لأغراض إعادة استثمارها أو تعزيز السيولة ورأس المال لدى المصارف هو أمر مهم وضروري وتوجه يخدم مصلحة هذه المصارف والحالة الاقتصادية.

بينما يرى البعض منهم ضرورة توزيع جزء من الأرباح واحتجاز الجزء المُتبقي، وآخرون يؤيدون توزيع كل الأرباح الممكن توزيعها طبقاً للقانون، وهنالك أيضاً من يعتقد أن عملية توزيع الأرباح أو احتجازها لا يؤثر بالضرورة بشكل مباشر في القيمة السوقية لسهم الشركة، في حين أنه في الوقت نفسه هنالك من يعتقد أنه كلما زادت نسبة وقيمة التوزيعات النقدية والسهمية ارتفعت القيمة السوقية لسهم تلك الشركة.

وربما الواضح من كل الآراء أن لسياسة توزيع الأرباح أهمية كبيرة بسبب علاقتها مع السياسات التمويلية للشركات والعلاقة المُباشرة بالمساهمين والمُستثمرين إضافة إلى انعكاسات هذه السياسات على أسعار الأسهم وسيولة السوق المالي.

وفي المحصلة يبقى الجدل سيد المشهد والسؤال مشروعاً: هل توزيع أرباح نقدية على المساهمين أفضل من احتجاز الأرباح أم إن استثمارها أفضل؟

المواطن هو الحلقة الأضعف اليوم

الوزير المنجد: الحكومة أجرأ من القطاع الخاص في التغيير

التجار مندفعون لتغيير القانون رقم 8 من أجل إلغاء عقوبة الحبس

| رامز محفوظ

اختتمت أمس جلسات الحوار التي خصصت لمناقشة المرسوم رقم 8 المتضمن قانون حماية المستهلك والتي أقامتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتعاون مع غرفة تجارة دمشق وغرفة تجارة صناعة دمشق وريفها وحضرها عدد من الأكاديميين والخبراء والقانونيين والمعنيين بالشأن الاقتصادي، وكان التركيز الأكبر خلال النقاشات على ضرورة إيجاد آلية صحيحة للتسعير وإلغاء عقوبة الحبس واستبدالها بعقوبة أخرى إضافة إلى مناقشة موضوع التجارة الإلكترونية.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد خلال حضوره للجلسة بشكل مفاجئ أكد أن كل القوانين مطروحة للتغيير وليس للتعديل مشدداً على عدم وضع خطوط حمراء للحوار في كل المحافظات.

ورأى المنجد أن الحكومة وللمرة الأولى تكون أسرع من القطاع الخاص في رغبتها وجرأتها بالتغيير، متمنياً أن تكون مصلحة المواطن هي الأساس، وفي حال تم ذلك سيتم الخروج بقوانين جديدة قابلة للتحقيق. وقال: المواطن هاجسنا ولن يتم السماح بتغيير أي قانون من القوانين المطروحة للنقاش لا تكون مصلحة المواطن وحفظ حقوقه فيها هي الأساس باعتباره الحلقة الأضعف اليوم.

وأوضح أن أي قانون له مسار محدد ومن المفترض الانتهاء من مناقشة التعديلات الخاصة بقانون التجارة باعتباره الأساس ونقطة الانطلاق لتعديل أو تغيير بقية القوانين، وفي حال لم يتم الاتفاق على قانون التجارة سيظهر التشوه في بقية القوانين وخصوصاً أن قانون التجارة يتبعه المرسوم 8 وقانون الغرف والشركات وقانون حماية الملكية، مشيراً إلى أن كل الحضور من تجار وصناعيين وغيرهم مندفعون لتعديل القانون رقم 8 من أجل إلغاء عقوبة الحبس.

ودعا المنجد إلى عدم التركيز على أمر واحد محدد بل يجب التركيز على مجموعة متكاملة ستوضع أمام فريق العمل المركزي، مؤكداً ضرورة أن تكون المجموعة متناسقة كي لا تظهر فقرة في قانون التجارة على سبيل المثال تعارض قانون حماية المستهلك أو قانون الشركات وغيره، لذا يجب أن تكون القوانين ذات رؤية وروح واحدة.

واعتبر أن التغيير الجذري مرتبط بقدرة المتحاورين على مواكبة الحكومة في رغبتها بالتغيير.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير تموين دمشق محمد ماهر بيضة أن جلسات الحوار تتناول مناقشة القوانين الناظمة لعمل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والتوجه من خلال الحوار هو العمل لبناء بنية اقتصادية تشريعية جديدة للاقتصاد الوطني بما يصب أولاً في المصلحة الوطنية العليا.

وقال: نعمل من خلال مناقشة مرسوم حماية المستهلك خلال جلسات الحوار من أجل الخروج بقانون جديد تكون فيه مصلحة المستهلك بالدرجة الأولى وإيجاد بيئة اقتصادية مناسبة للاقتصاد الوطني بهدف التشجيع على الاستثمار والمنافسة التي تهيئ الوسط التجاري لتخفيض الأسعار وكل ذلك يصب في مصلحة المواطن وخصوصاً أن هدفنا الأول والأساسي هو مصلحة المواطن.

وأكد الحضور خلال جلسات الحوار على موضوع إعادة النظر بآلية التسعير الحالية والتخفيف من وطأتها، إضافة إلى أحقية المواطن في استرجاع أو تبديل المنتج من خلال إلغاء البند رقم خمسة الذي يلزم المنتج بالاستبدال وتوضيح بعض بنود الاستبدال والتعاقد عن بعد إلكترونياً وتفصيل شروط الاسترجاع حيث المادة الغذائية تختلف عن المواد الكهربائية والإلكترونية، إضافة إلى ضرورة ندب شخص من جمعية حماية المستهلك لمراجعة بنود القانون، كما تمت المطالبة بمحاسبة القطاع العام أسوة بالقطاع الخاص مثل السورية للتجارة ومؤسسة الكهرباء وغيرها.

الرقابة الداخلية.. دور أصغر!

وزارات تطالب بتوصيف الرقابة الداخلية كمديريات و«التنمية الإدارية» تدعو للحفاظ عليها بمستوى دائرة!

| محمد راكان مصطفى

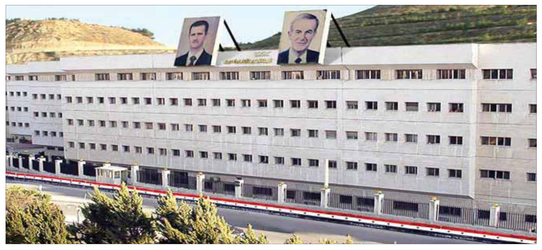

أصدرت وزارة التنمية الإدارية تعميماً حول نقل التبعية الإدارية لدائرة الرقابة الداخلية إلى الرئيس الأعلى في الجهات العامة مع الحفاظ على مستواها التنظيمي بمستوى دائرة بما يتناسب مع حجم مهامها.

التعميم بتخفيض توصيف الرقابة الداخلية من مديرية إلى دائرة تأخر ثلاث سنوات بسبب الخلاف الذي نشب حينها بين الوزارة والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وجود تجاوزات قانونية لقانون الهيئة يعود إلى الواجهة من جديد بتمريره من خلال لجنة إقرار البنى التنظيمية، في عهد الحكومة الجديدة.

التعميم وإن عالج جزءاً من الخلاف الذي نشب حينها حول اتباع المراقب الداخلي لمديرية دعم القرار والذي ووفقاً لقانون الهيئة يجعل مدير دعم القرار فوق المحاسبة، سوف يتسبب بالإخلال بسرية التقارير والمهام، يجعل مديرية الرقابة الداخلية دائرة كوحدة تنظيمية مستقلة تتبع إدارياً وفنياً للرئيس الأعلى في الجهة العامة.

وزارات تطالب بمديرياتها الرقابية

يأتي التعميم رغم طلب بعض الوزارات مؤخراً من وزارة التنمية الإدارية تعديل لمشروع الهيكل الوظيفي في وزاراتهم، بحيث تكون الرقابة الداخلية مديرية، مؤكدة أن تفعيل عمل مديرية الرقابة الداخلية في الوزارات والجهات التابعة لها لا يمكن أن يتحقق فعلياً مع موضوع تخفيض المستوى الوظيفي ودمجها مع مديريات لا رابط تخصصياً يجمع بينها.

وتم التشديد على ضرورة الحفاظ على الرقابة الداخلية ومهامها وآلية عملها وفق الضوابط والأسس الواردة في قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ونظامها الداخلي، وذلك على مستوى مديرية على غرار المستوى في الجهات التابعة للوزارات، بغية تمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها على الشكل الأمثل ضمنها وفي الجهات التابعة لها، للحد من مظاهر الفساد وحالات الخلل والتجاوزات في العمل.

وأشارت إلى أن عمل الرقابة الداخلية في الوزارات يتطلب إحداث دوائر تتبع للمديرية بهدف تطبيق العمل الرقابي وتفعيله بالشكل الأمثل، ويأتي ذلك تجاوباً مع ما جاء في تعميم رئيس مجلس الوزراء الذي وجه به الوزراء بناءً على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2024/4/30 بالتأكيد على كتب سابقة شددت على ضرورة العمل على متابعة الجهود المبذولة من الوزارات والجهات التابعة لها في مجال مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، وإظهار ما تقدمه الوزارات في هذا المجال. وطلب التعميم من الوزراء اتخاذ ما يلزم لاستبدال من يرون ضرورة استبداله من شاغلي الوظائف فيها، وتعيين البديل المناسب ممن يتمتع بالكفاءة والنزاهة، وموافاة رئيس الحكومة بتقارير ربع سنوية حول الإجراءات المتخذة في هذا المجال، وذلك بالإشراف المباشر من الوزراء لتفعيل دور الوحدات التنظيمية المعنية بالرقابة الداخلية في الوزارات والجهات التابعة لها أو المرتبطة بها، لتنفيذ المهام الموكلة إليها ورفدها بالكوادر البشرية المطلوبة بموجب القوانين والأنظمة النافذة، وبما يسهم في ضبط ومعالجة حالات الفساد في جميع القطاعات بشكل آني وفوري، وتنفيذ كل التقارير الرقابية والتفتيشية المتعلقة بذلك.

> أستاذ في القانون: يتناقض مع قانون هيئة الرقابة ولا يجوز تخفيض مستوياتها بالهيكل التنظيمي للوزارات إلى دائرة

أستاذ القانون في كلية الحقوق في جامعة دمشق محمد خير العكام قال لـ«الوطن»: إن ذلك يتناقض مع قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لأن مديريات الرقابة تتبع وظيفياً للهيئة ولا يجوز تخفيض مستوياتها إلى دائرة، لأنه يقلل من أهمية الرقابة الداخلية، ويقلل من دورها بينما المطلوب تعزيز الرقابة الداخلية للحفاظ على المال العام وحمايته.

ولفت إلى أن هذا القرار يتعارض مع التوجه الحكومي الذي بدأ بمراجعة كل القرارات التي اتخذت في مجال الإصلاح الإداري من وزارة التنمية الإدارية عبر إحداث لجنة خاصة لمراجعة هذه القرارات.

قرار حكومي بتفعيل مديريات الرقابة

وكان رئيس مجلس الوزراء قد وجه تعميماً بناءً على ما تقرر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 2023/3/14، الوزراء بالعمل على تفعيل عمل مديريات الرقابة الداخلية في وزاراتهم والجهات التابعة لها أو المرتبطة بها، ووضع المعنيين فيها أمام مسؤولياتهم لتنفيذ المهام الموكلة إليهم بموجب القوانين والأنظمة النافذة، وبما يضمن الحد من مظاهر الفساد وحالات الخلل والتجاوزات في مجال العمل، وبالتنسيق مع كل من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية.

وكانت «الوطن» نشرت في العام 2021 عن حالة عدم رضا لاقتها الهياكل التنظيمية التي أطلقتها بعض الوزارات، بعد تخفيض مشروعات الهياكل الوظيفية للوزارة المستوى الوظيفي لمديريات الرقابة الداخلية إلى دوائر، من دون أخذ أي اعتبار لقانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ونظامها الداخلي، الذي يعتبر القانون الوحيد المعني بتنظيم عمل هذه الرقابات وتحديد مهامها ومستواها الوظيفي، إذ أحدثت أجهزة الرقابة الداخلية في الجهات العامة بموجب المادة رقم 4 من قانون الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم /24/ لعام 1981، التي تضمنت أهداف إحداث الرقابات الداخلية ومهامها، ونصت الفقرة /هـ/ منه على أن المراقبين في أجهزة الرقابة الداخلية يتمتعون بحصانة النقل والندب والتأديب، فلا يجوز نقلهم أو ندبهم أو معاقبتهم إلا بموافقة رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، على حين نصت الفقرة /ز/ من المادة نفسها على أن قواعد عمل الرقابات تنظم في النظام الداخلي للهيئة، ويضع الوزراء لوائح داخلية لأجهزة الرقابة التابعة لهم بما لا يتعارض مع أحكام قانون الهيئة ونظامها الداخلي، ليأتي النظام الداخلي للهيئة رقم 250 لعام 1990 محدداً آلية تسمية العاملين في الأجهزة الرقابية وشروط هذه التسمية وكيفية ممارسة عملهم الرقابي بشكل تفصيلي وصلاحيات ومحظورات القائمين بهذا العمل، إضافة إلى آلية تأديبهم لليمين القانونية تبعاً للمستوى الوظيفي.